وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Tuesday, 28 October, 2025

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

السعودية ترسي 5 مشاريع جديدة للطاقة المتجددة بسعة 4500 ميجاوات

الاقتصادية

أعلنت الشركة السعودية لشراء الطاقة "المشتري الرئيس" ترسية 5 مشاريع جديدة للطاقة المتجددة بسعة إجمالية تبلغ 4500 ميجاوات، وذلك بتكلفة استثمارية تجاوزت 9 مليارات ريال سعودي (2.4 مليار دولار أمريكي).

تمت الترسية اليوم الاثنين بحضور وزير الطاقة السعودي رئيس مجلس مديري الشركة السعودية لشراء الطاقة "المشتري الرئيس" الأمير عبدالعزيز بن سلمان.

تتضمن المشاريع إنتاج الكهرباء من مصادر الرياح والطاقة الشمسية، وتأتي ضمن المرحلة السادسة من البرنامج الوطني للطاقة المتجددة الذي تشرف عليه وزارة الطاقة السعودية.

حقق مشروع الدوادمي لطاقة الرياح، رقما قياسيا عالميا كأقل تكلفة لإنتاج الكهرباء من الرياح، حيث بلغ 1.33803 سنت أمريكي لكل كيلووات ساعة. في حين حقق مشروع نجران للطاقة الشمسية ثاني أقل تكلفة عالميا بعد مشروع الشعيبة 1، بسعر 1.09682 سنت أمريكي لكل كيلووات ساعة.

شملت المشاريع الأخرى مشروع الدرب للطاقة الشمسية بسعة 600 ميجاوات في منطقة جازان، ومشروع صامطة بسعة 600 ميجاوات، ومشروع السفن بسعة 400 ميجاوات في منطقة حائل، مع تسجيل تكاليف إنتاج منافسة عالمياً.

تؤكد هذه المشاريع المكانة الريادية للسعودية في السعي نحو تحقيق أهداف الرؤية الخاصة بتطوير مصادر الطاقة المتجددة، والوصول إلى مزيج طاقة أمثل بحلول 2030. وبينت "المشتري الرئيس" أن أسعار المشاريع التنافسية جاءت نتيجة كفاءة التمويل والتطوير وتنامي الثقة بالبيئة الاستثمارية في السعودية.

الشركة السعودية لشراء الطاقة "المشتري الرئيس" هي الجهة المسؤولة عن إعداد الدراسات التمهيدية، وطرح مشاريع توليد الكهرباء وتوقيع اتفاقيات شراء الطاقة مع التحالفات المطوِّرة، ويبلغ إجمالي السعات المطروحه إلى نهاية 2025 من مشاريع الطاقة المتجددة 64 جيجاوات، وبإتمام التوقيع لمشاريع المرحلة السادسة، تكون الشركة وقعت اتفاقيات لشراء الطاقة تبلغ سعتها الإجمالية 43.2 جيجاوات، منها 12.3 جيجاوات تم تشغيلها وربطها بالشبكة الكهربائية.

السعودية تتجه لتوسيع نطاق محطات الشحن الكهربائي للسيارات بين المدن

الاقتصادية

أمل الحمدي من جدة

تتجه السعودية لتوسيع نطاق خدمات الشحن الكهربائي للمركبات على الطرق بين المدن، سواء من خلال شراكات مع محطات الوقود القائمة أو عبر محطات مستقلة، حسب ما ذكره لـ"الاقتصادية" مصدر مطلع في وزارة الإسكان والبلديات .

وأوضح المصدر أنه لا يوجد أي إلزام حالي للمحطات بتوفير خدمات الشحن الكهربائي، بل يترك القرار لرغبة ملاك المحطات وفقا لقدراتهم وإستراتيجياتهم التشغيلية، مضيفا أن الوزارة تعمل على خلق بيئة محفزة للتطوير وتأهيل المحطات إلى جانب توحيد الجهود التنظيمية والاستثمارية والرقابية بما يسهم في تسريع التأهيل وتحسين جودة الخدمات.

بنية تحتية متكاملة للشحن

من جانبه قال سمير نوار، عضو اللجنة التنفيذية لمحطات الوقود: إن إدخال خدمات الشحن الكهربائي في محطات الوقود يمثل خطوة ضرورية لمواكبة التحول نحو الطاقة النظيفة، إلا أن تكاليف إنشاء محطات الشحن الكهربائي بمحطات الوقود لا تزال مرتفعة، ما يتطلب تنسيقا وتخطيطا مشتركا بين الجهات المعنية لضمان الجدوى الاقتصادية للمشغلين والمستثمرين.

وأضاف: أن وجود مصنعين للسيارات الكهربائية في السعودية يستدعي توفير بنية تحتية متكاملة للشحن، تشمل المحطات والمراكز التجارية والمواقف العامة، مؤكدا أن المرحلة المقبلة ستشهد زيادة في عدد السيارات الكهربائية وبالتالي تزايد الحاجة إلى خدمات الشحن على الطرق السريعة وداخل المدن.

توطين صناعة السيارات في السعودية

واتجهت السعودية في السنوات الأخيرة لتوطين صناعة السيارات عبر جذب استثمارات محلية ودولية، فأطلقت علامتها التجارية الأولى "سير"، إلى جانب تدشين مصنع "لوسيد" في رابغ لتعزيز جهود الانتقال إلى السيارات الكهربائية في السعودية.

وخلال الأشهر الـ5 الأولى من 2025 ارتفعت واردات السيارات الكهربائية إلى السعودية 301% لتصل إلى349 سيارة كهربائية بقيمة تجاوزت 82 مليون ريال، مقارنة بـ87 سيارة بقيمة 28 مليون ريال خلال الفترة نفسها العام الماضي، بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء.

وأشار نوار إلى أن توحيد المعايير الفنية والتنظيمية بين وزارتي الطاقة والبلديات والشركات المؤهلة عمل على تطوير القطاع وضمان جودة الخدمات وسلامة التشغيل، مبينا أن المبادرات الأخيرة مثل تصنيف الشركات المؤهلة وملاك المحطات عززت من الشفافية ورفعت مستوى الالتزام بالاشتراطات التشغيلية.

وبيّن أن نسبة المحطات المؤهلة حاليا تتجاوز 80% من إجمالي المحطات العاملة في السعودية، بعد أن كانت محدودة قبل عامين، بفضل جهود وزارة الطاقة في متابعة التأهيل وتحديث الأنظمة، متوقعا أن تتلاشى المحطات غير المؤهلة خلال الفترة المقبلة مع استمرار تطبيق المعايير الجديدة.

أكوا باور: مشاريع الطاقة المتجددة في السعودية مجدية اقتصادياً دون دعم حكومي

اقتصاد الشرق

أصبحت مشاريع الطاقة المتجددة في السعودية مجدية اقتصادياً وتتمتع بحلول تنافسية من الناحية الاقتصادية، حتى بدون الدعم الحكومي، حسبما ذكر محمد أبو نيان، رئيس شركة "أكوا باور" السعودية.

وشرح في جلسة حوارية أدارتها مذيعة "الشرق" مايا حجيج، على هامش منتدى فورتشن العالمي المنعقد بالرياض، أنه "لولا التكنولوجيا، التي تلعب الابتكارات الصينية فيها جانباً رئيسياً، ما كنا سنشهد ما تم إنجازه حتى الآن في جانب التحول الطاقي".

أبو نيان لفت إلى أن التكامل بين الطاقات المتجددة بجميع أنواعها والتكنولوجيا هو الذي يمكّن هذه المشاريع في المملكة من تقديم حلول تنافسية مجدية اقتصادياً، مضيفاً أن "أكوا باور" لديها رؤية كبيرة في هذا المجال تطمح لتحقيقه.

تستثمر "أكوا باور" في مشاريع متعددة بالطاقات المتجددة ومحطات توليد الكهرباء وأخرى لتحلية ومعالجة المياه في السعودية ودول عدة، منها مصر وتركيا والمغرب وأندونيسيا ودول آسيوية وأفريقية أخرى.

دمج الذكاء الاصطناعي يضاعف من توليد الطاقة

من جهته قال محمد الرماحي، الرئيس التنفيذي لشركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر" الإماراتية، أن تكامل الطاقة المتجددة مع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي يمنح قدرة على الإنتاج والتحكم في المشاريع بشكل أكثر فعالية. وأوضح أن نمو توليد الطاقة الذي تشهده منطقة الخليج من المؤكد أنه سيتضاعف باستخدام الذكاء الاصطناعي.

ورأى الرماحي أن تمتع السعودية بالكثير من موارد الطاقة النظيفة، من رياح وشمس، مع تركيزها على جانب التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي يجعل ما أنجزته في مشاريع الطاقة النظيفة أساساً سيتم البناء عليه في أماكن أخرى من العالم.

تضخ السعودية استثمارات ضخمة في مشاريع الطاقة النظيفة، جنباً إلى جنب مع التوسع في مشاريع الطاقة التقليدية، ساعيةً لتحقيق مستهدفها بتوليد نصف احتياجاتها من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول 2030.

وتنفذ "مصدر" مشاريع بطاقة ستة ميغاواط في السعودية وباستثمارات تبلغ خمسة مليارات دولار، بحسب الرماحي، وأشار إلى أن مشروع الشركة الجديد في أمالا على البحر الأحمر يعد نموذجاً لاستغلال التكنولوجيا لدمج توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية مع معالجة المياه العادمة، مضيفاً أن الشركة أيضاً طورت مع شركائها في السعودية أول مشروع لطاقة الرياح.

تأسست "مصدر" لتكون محركاً رئيسياً للطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة في الإمارات، وتوسعت بسرعة في السعودية بثلاثة مشاريع، اثنان للطاقة الشمسية وواحد للرياح. وتسعى الشركة حالياً إلى تحويل جزء من استثماراتها في الهيدروجين الأخضر إلى مشاريع مراكز البيانات وفي الذكاء الاصطناعي.

النفط يصعد بدعم تفاؤل التجارة وتوقعات النمو العالمي

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

ارتفعت أسعار النفط، أمس الاثنين، بعد أن وضع مسؤولون اقتصاديون أميركيون وصينيون إطار عمل لاتفاقية التجارة، مما خفف المخاوف من أن الرسوم الجمركية وقيود التصدير بين أكبر مستهلكين للنفط في العالم قد تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي العالمي.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 47 سنتًا، أو 0.71 %، لتصل إلى 66.41 دولارًا للبرميل. وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 44 سنتًا، أو 0.72 %، لتصل إلى 61.94 دولارًا أميركيًا، بعد أن ارتفعت بنسبة 8.9 % و7.7 % على التوالي في الأسبوع السابق على خلفية العقوبات الأميركية والأوروبية على روسيا.

وأعلنت شركة هايتونغ للأوراق المالية في مذكرة لعملائها أن توقعات السوق قد تحسنت عقب العقوبات الجديدة على روسيا وانحسار التوتر بين الولايات المتحدة والصين، مما خفف المخاوف بشأن فائض المعروض من النفط الخام الذي أدى إلى انخفاض الأسعار في وقت سابق من أكتوبر.

وصرح وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت يوم الأحد أن المسؤولين الأميركيين والصينيين ناقشوا "إطار عمل جوهري للغاية" لاتفاق تجاري من شأنه أن يسمح للرئيس دونالد ترمب والرئيس شي جين بينغ بمناقشة التعاون التجاري هذا الأسبوع. وقال بيسنت إن الإطار سيتجنب فرض رسوم جمركية أميركية كاملة على السلع الصينية، ويحقق تأجيلًا لضوابط تصدير المعادن النادرة الصينية.

كما صرّح ترمب يوم الأحد بأنه متفائل بالتوصل إلى اتفاق مع بكين، ويتوقع عقد اجتماعات في الصين والولايات المتحدة. وقال ترمب: "أعتقد أننا سنتوصل إلى اتفاق مع الصين. سنلتقي بهم لاحقًا في الصين، وسنلتقي بهم في الولايات المتحدة".

وأوضح توني سيكامور، محلل السوق في آي جي، أن إطار العمل الخاص بالصفقة التجارية يُسهم في تهدئة المخاوف من أن روسيا قد تُعوّض عن العقوبات الأميركية الجديدة، التي تستهدف روسنفت ولوك أويل، من خلال تقديم خصومات أكبر واستخدام أساطيل النفط الخام لجذب المشترين.

وصرح يانغ آن، محلل سوق هايتونغ للأوراق المالية: "مع ذلك، إذا كانت العقوبات المفروضة على قطاع الطاقة الروسي أقل فعالية من المتوقع، فقد تعود ضغوط فائض المعروض إلى السوق".

وقال فاتح بيرول، المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، إن وفرة النفط ستُخفف من حدة الأسعار بعد المكاسب الأخيرة، وقال في مقابلة تلفزيونية: "لا أتوقع هزة كبيرة في أسواق النفط بفضل نمو الإنتاج القادم من الأميركيتين"، وذلك نتيجةً لتغيير سياسة أوبك+ لزيادة الإنتاج وتباطؤ

نمو الطلب. وأضاف: "نتيجةً لكل هذه الاتجاهات، أتوقع أسعارًا معتدلة للنفط في الأيام والأسابيع المقبلة".

وأضاف أن التكهنات بتوصل الولايات المتحدة والصين إلى اتفاق تجاري هذا الأسبوع لن تُقدم سوى "دفعة طفيفة" لأسعار النفط، ما لم تحدث أي أحداث جيوسياسية رئيسة أخرى. وأضاف بيرول أن سوق النفط سيشهد فائضًا، حيث سيتجاوز إنتاج "الخماسي الأميركي" الولايات المتحدة وكندا والبرازيل وغيانا والأرجنتين نمو الطلب، مدفوعًا إلى حد كبير بتحول الصين بعيدًا عن الصناعات الثقيلة ومركبات الاحتراق. وكانت وكالة الطاقة الدولية قد رفعت تقديراتها لفائض قياسي في النفط في عام 2026 في وقت سابق من هذا الشهر.

ارتفعت أسعار النفط الخام بنحو 8 % الأسبوع الماضي بعد أن أثارت العقوبات الأميركية الجديدة على أكبر منتجي النفط في روسيا مخاوف بشأن التدفقات الفعلية. وأعلنت مصافي التكرير في الهند، وهي سوق رئيسة للنفط الروسي، أنها ستتوقف عن الشراء، بينما ثارت مخاوف لدى بعضها في الصين.

وألغت شركات صينية مملوكة للدولة، بما في ذلك سينوبك، بعض مشترياتها من النفط الخام الروسي المنقول بحرًا بعد أن أدرجت الولايات المتحدة شركتي روسنفت ولوك أويل على القائمة السوداء، مما زاد من مؤشرات اضطراب سوق النفط.

بدأت شركات النفط الكبرى بتقييم القيود، بالإضافة إلى خطوات مماثلة من جانب الاتحاد الأوروبي، وفقًا لمصادر أفادت بأن الشركات أوقفت شراء بعض الشحنات الفورية، ومعظمها من خام إسبو، وهو من الشرق الأقصى الروسي.

شهد سوق النفط العالمي هزة الأسبوع الماضي جراء موجة العقوبات الأميركية، التي استهدفت أكبر منتجين في روسيا، وتهدف إلى زيادة الضغط على موسكو لإنهاء الحرب في أوكرانيا. وردت بكين على الخطوة الأميركية، حيث قال متحدث باسم وزارة الخارجية إن "الصين تعارض باستمرار العقوبات الأحادية الجانب التي تفتقر إلى أساس في القانون الدولي".

يعتزم الرئيس الأميركي دونالد ترمب مناقشة مسألة شراء الصين للنفط الروسي مع نظيره شي جين بينغ خلال اجتماع في كوريا الجنوبية هذا الأسبوع. وستتيح القمة لقادة أكبر اقتصادين في العالم فرصةً لإحراز تقدم نحو اتفاق تجاري أوسع نطاقًا بعد فترة من التوتر في العلاقات.

تستحوذ الشركات الصينية المملوكة للدولة على أكثر من 400 ألف برميل يوميًا من شحنات النفط الروسية المنقولة بحرًا، أي ما يصل إلى 40 % من إجمالي الكمية التي تصل عبر السفن، وفقًا لشركة كبلر لتتبع شحنات النفط عبر البحار. كما تُوصل روسيا النفط الخام إلى الصين برًا عبر خطوط الأنابيب.

وصرحت ميشال ميدان، مديرة برنامج أبحاث الطاقة الصينية في معهد أكسفورد لدراسات الطاقة، قائلةً: "من المتوقع أن تنخفض التدفقات إلى الصين". وأضافت أن تدفقات النفط عبر خطوط الأنابيب ستستمر، نظرًا لأن المدفوعات تعتمد على برنامج قروض لا يبدو أنه يمر عبر البنوك الغربية.

بالإضافة إلى الصين، من المتوقع أن تنخفض التدفقات الروسية إلى الهند، وهي مشترٍ رئيس آخر، في أعقاب العقوبات الأميركية. تُمثل العقوبات تحولاً كبيراً في السياسة الغربية، التي سعت سابقاً إلى الحد من إيرادات الكرملين

من خلال وضع سقف سعري مُصمم لمنع انقطاع الإمدادات وارتفاع الأسعار.

وأفادت مصادر مطلعة أن الشركات الصينية المملوكة للدولة قد تبحث عن بدائل رخيصة، أو تُقلل من إنتاجها، أو تبدأ أعمال صيانة غير مُخطط لها مع ارتفاع أسعار خامات الشرق الأوسط وغرب إفريقيا، كما يسعى المُستخدمون الهنود أيضاً إلى بدائل للبراميل الروسية.

تم تداول العقود الآجلة لخام برنت - وهو المعيار العالمي - بأقل بقليل من 66 دولاراً أميركياً للبرميل يوم الجمعة. ورغم ارتفاعها هذا الأسبوع، إلا أن الأسعار لا تزال منخفضة بنحو 12 % هذا العام وسط مخاوف من أن تُسهم زيادة الإمدادات من أوبك+ وهو تحالف واسع النطاق للمنتجين يضم روسيا في فائض عالمي.

وفرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على شركتي النفط العملاقتين بعد اتهام روسيا "بعدم الالتزام الجاد بعملية السلام لإنهاء الحرب في أوكرانيا". هذه هي أول عقوبات أميركية كبرى تُفرض على موسكو منذ عودة ترامب إلى البيت الأبيض في يناير.

وصرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للصحفيين يوم الخميس بأن العقوبات "ستكون لها عواقب وخيمة علينا، لكنها عمومًا لن تؤثر بشكل كبير على رفاهيتنا الاقتصادية". وأمام موسكو شهر تقريبًا للاستعداد قبل أن تدخل القيود حيز التنفيذ الكامل.

في الهند، من المتوقع أن تنخفض تدفقات النفط الروسي إلى مصافي التكرير الهندية الرئيسة -والتي تُعدّ نعمة لاقتصادي البلدين على مدى السنوات الثلاث الماضية- إلى ما يقارب الصفر بعد أن فرضت الولايات المتحدة عقوبات على شركتي النفط العملاقتين روسنفت ولوك أويل.

وقال كبار المسؤولين التنفيذيين في شركات المعالجة إن القيود الأخيرة التي أعلنتها واشنطن، والتي أدرجت أكبر منتجي روسيا في القائمة السوداء، ستجعل استمرار تدفق النفط الخام شبه مستحيل. حتى الآن هذا العام، استوردت الهند ما يزيد قليلاً على 36 % من وارداتها من روسيا، وفقًا لشركة التحليلات كبلر، وهو ما يُمثل مصدر إزعاج كبير للرئيس دونالد ترمب وعقبة في مفاوضات التجارة بعد دخول الرسوم الجمركية العقابية حيز التنفيذ في أغسطس.

تاريخيًا، لم تكن الهند مستوردًا رئيسًا للنفط الخام الروسي، إذ اعتمدت بشكل أكبر على الشرق الأوسط. تغير هذا الوضع في عام 2022، بعد غزو روسيا لأوكرانيا وفرض مجموعة الدول السبع حدًا أقصى للسعر قدره 60 دولارًا أميركيًا للبرميل، بهدف الحد من عائدات الكرملين النفطية مع الحفاظ على تدفق الإمدادات عالميًا. تتجنب الهند النفط الخام الخاضع للعقوبات الأميركية من إيران وفنزويلا، لكن الشحنات الروسية كانت مسموحة وغير مكلفة نسبيًا، مما أدى إلى ارتفاع مشترياتها.

أحدث خطوة من إدارة ترمب -التي سبق أن أجلت فرض عقوبات كبيرة حتى مع انتقاد مسؤولين علنيًا لرئيس الوزراء ناريندرا مودي- استهدفت بشكل مباشر تدفقات النفط من شركات النفط الروسية العملاقة، وأدت فعليًا إلى إنهاء هذه التجارة، في الوقت الذي يعود فيه مسؤولو التكرير الهنود إلى العمل بعد عطلة ديوالي.

وقالت فاندانا هاري، مؤسسة شركة تحليل السوق فاندا إنسايتس ومقرها سنغافورة: "مع هذه الخطوة المتعلقة بالعقوبات، قد تضطر مصافي التكرير الهندية إلى التراجع بشكل أسرع بكثير". وأضافت: "من المرجح أن يكون الأمر

أسـهل نسـبيًا بالنسـبة للهنـد، التي لم تكـن تـشتري أي نفـط روسي حتى قبـل ثلاث سـنوات، مقارنـةً بالـصين".

وعـادة مـا تـشتري مصـافي التكريـر الحكوميـة الهنديـة، وهـي شركـة النفـط الهنديـة، وشركـة بهـارات للـبترول، وشركـة هندوسـتان للـبترول المحـدودة، وشركـة مانجالـور للتكريـر والبتروكيماويـات المحـدودة، النفـط الخـام مـن السـوق الفوريـة. بينمـا ترتبـط شركـة ريلاينـس إندستريـز المحـدودة، المتعاقـدة مـع روسـنفت الروسـية بعقـد طويـل الأجـل. بينمـا اسـتحوذت شركـة نايـارا إنرجـي الهنديـة، علـى 16 % مـن واردات الهنـد مـن النفـط الـروسي هـذا العـام.

منتجو البتروكيميائيات يدرسون بدائل المواد الخام.. وأرامكو تتزعم المشهد

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

يتجه مشغلو وحدات التكسير العالمية إلى مرونة استخدام المواد الخام لتحسين هوامش الربح، حيث يُعيد التحول في مجال الطاقة وزيادة الطاقة الإنتاجية للبتروكيميائيات، تشكيل العرض والطلب على النفط، دفعت أسعار النفط الخام المرتفعة باستمرار وضعف عوائد تكسير النافثا في السنوات الأخيرة مشغلي وحدات التكسير الآسيوية -وخاصة في الصين- إلى تكسير الإيثان بدلاً من ذلك، سعياً وراء هوامش ربح أفضل، بحسب محللو أرجوس للكيميائيات.

وأفاد مندوبون في مؤتمر أبيك، أن المزيد من المنتجين يدرسون إضافة الإيثان إلى وحدات التكسير التي تعتمد بشكل أساسي على النافثا للاستفادة من انخفاض تكاليف الإيثان مع الحفاظ على مرونة استخدام النافثا لإنتاج مجموعة أوسع من المنتجات الثانوية.

تُعدّ شركة لونغ سون الفيتنامية أحدث منتج آسيوي يُجري تحديثاً لوحدة التكسير الخاصة به لتغذية الإيثان لتحقيق جدوى اقتصادية أفضل. تخطط شركة اس بي كيميكل، ومقرها سنغافورة، لزيادة قدرة تكسير الإيثان في محطتها للتكسير في جيانغسو، الصين، التي تبلغ طاقتها 600 ألف طن سنويًا، من 75 % إلى 90 %.

وقد أبرمت شركة النفط والغاز الطبيعي الهندية، المملوكة للدولة، شراكة مع شركة ميتسوي اليابانية لبناء ناقلتي إيثان ضخمتين لتزويد 800 ألف طن سنويًا من الإيثان إلى محطتها للتكسير ثنائية التغذية (النافثا/الإيثان) التابعة لشركة أوبال، والتي تبلغ طاقتها 1.1 مليون طن سنويًا، في داهيج، بدءًا من مايو 2028.

بدأت العديد من الشركات بدمج الإيثان في أنظمة التكسير الخاصة بها، إلا أن ارتفاع تكاليف البنية التحتية والشحن -إلى جانب التزامات التوريد طويلة الأجل- لا يزالان يشكلان عائقًا رئيسًا أمام التوسع في استخدام الإيثان.

وقال راجيش راوات، نائب الرئيس الأول ورئيس أعمال التكسير في شركة ريلاينس الهندية: "عادةً ما يُخصص الإنفاق الرأسمالي للإنتاج. لكن هذا الإنفاق الرأسمالي لا يقتصر على الإنتاج فحسب، بل يشمل أيضًا تأمين المواد الخام أو مستوى المرونة الذي تسعى إلى تحقيقه في بنيتك التحتية".

بما أن الولايات المتحدة هي أكبر مُصدّر للإيثان، فهناك أيضًا مخاطر كامنة تتعلق بالإمدادات. فقد أدى النزاع التجاري الأخير بين الولايات المتحدة والصين إلى تعطيل تدفقات الإيثان بين أواخر مايو وأوائل أغسطس، عندما أمرت وزارة التجارة الأميركية شركتي إينرجي ترانسفر، وانتربرايز برودكت، المُصدّرتين بالحصول على تراخيص لشحنات الإيثان إلى الصين.

عـملاق الطاقـة يخطـط لتحويـل أربعـة ملايين برميـل يومياً من النفـط

على الرغـم مـن استـئناف صـادرات الإيثـان الأميركيـة إلى الـصين -حيـث بلغـت أعلـى مستوى لهـا على الإطلاق في أغسـطس- إلا أن المخـاوف بشـأن انقطاعـات الإمـدادات المستقبلية قـد أبطـأت خطـط التوسـع في الـصين. ويتـم حاليًا تأجيل العديد من وحدات التكسير المُخطط لها والتي تعمل بالإيثان، حيث تُثني بكين عن المشاريع التي تزيد من الاعتمـاد على الـواردات الأميركيـة.

كانت الشركات الصينية تخطط لبناء 17 مليون طن سنويًا من طاقة التكسير التي تُغذّى بالإيثان، ولكن من المرجح أن يستمر العمـل في ثلاثـة مشـاريع فقـط، بإجمـالي 2.8 مليـون طـن سـنويًا، وفقًـا لمشـاركين في السـوق. وستُطوّر الشركات الخاصة، وهي ساتلايت، ولانهي نيو ماتيريالز، وشنغهونغ، المشـاريع المتبقيـة، بطاقـة إنتاجيـة تبلـغ 1.5 مليـون طـن سـنويًا، ومليـون طـن سـنويًا، و300 ألـف طـن سـنويًا على التـوالي، ومـن المقـرر أن تدخـل الخدمـة في الـفترة -2026 2028.

وأفـادت مصـادر في شركات صينيـة أن وحـدات التكسـير البخاريـة الجديـدة يجـب أن تكـون مرنـة في اسـتخدام المـواد الخـام بـدلًا مـن الاعتمـاد كليًـا على الإيثـان، لتجنـب انقطـاع الإمـدادات مـن الولايـات المتحـدة.

في حين أن وحدات التكسير التي تُغذّى بالإيثان أكثر تنافسية من حيث التكلفة بشكل عام، فإن وحدات تكسير النافثا تُنتج مجموعـة أوسـع مـن المنتجـات الثانويـة، بمـا في ذلـك البروبيلين، والبيوتادين، والإيزوبرين.

والنافثا، التي كانت تُعتبر سابقًا منتجًا ثانويًا للتكرير، تُنتج الآن بشكل متزايد لتلبية الطلب على البتروكيميائيات، مع ضعف مزج البنزين. لكن فارق سعر النافثا -وهو علاوة سعر النافثا اليابانية على خام برنت- يجب أن يكون مرتفعًا بما يكفي لدعم الإنتاج المُعتمد على البتروكيميائيات.

وأفاد راوات من ريلاينس بأن استمرار ضعف هوامش الربح قد يدفع المصافي اليابانية والكورية الجنوبية والأوروبية إلى ترشيد طاقتها الإنتاجية، مما يُوسّع فجوة العرض للهيدروكربونات.

يتساءل المحللون هل تحويل النفط الخام إلى كيماويات خيار أفضل؟ يدفع الطلب المتزايد على البتروكيميائيات، وضعف الطلب على الوقود، والتعهدات العالمية بالحياد الكربوني، المصافي إلى السعي وراء مبادرات تحويل النفط الخام إلى كيماويات.

يُنتج تحويل النفط الخام إلى كيماويات ما يصل إلى 60 - 70 % من البتروكيميائيات من النفط الخام، ولكنه يتطلب استثمارات كبيرة وفترة استرداد أطول. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان المنتجون على استعداد للالتزام بهذا الاستثمار الآن.

يُعد مشروع شاهين التابع لشركة إس-أويل الكورية الجنوبية في أولسان، استثمارًا في تحويل النفط الخام ويحظى بمتابعة دقيقة، ومن المتوقع أن يبدأ تشغيله في عام 2026. يضم مجمع شاهين منشأة تكسير مختلطة اللقيم قادرة على إنتاج ما يصل إلى 1.8 مليون طن سنويًا من الإيثيلين و770 ألف طن سنويًا من البروبيلين. وتمتلك شركة أرامكو السعودية، عملاقة الطاقة في العالم، حصة الأغلبية في إس-أويل.

بلغت نسبة أعمال تطوير مشروع شاهين، أكبر استثمار لأرامكو السعودية في كوريا الجنوبية والذي يتم تطويره من قبل أرامكو السعودية وشركة إس-أويل المنتسبة لها، نحو 75 %، ومن المتوقع اكتماله في النصف الثاني من عام 2026، وعند اكتماله، من المتوقع أن يكون واحدا من كبرى وحدات التكسير بالبخار المتكاملة في العالم.

ويضم موقع المشروع العديد من المرافق التي تحقق معايير قياسية، من بينها أكبر وحدة تكسير بالبخار أحادية في العالم، ومستودع لتخزين البوليمر يعمل آليًا بشكل كامل ويحتوي على 96,000 خلية تخزين، ويعتبر الأكبر عالمياً في قطاع البتروكيميائيات. ويغطي الموقع مساحة تزيد على 881,000 متر مربع، وهو مصمم لإنتاج 1.8 مليون طن من الإيثيلين سنوياً.

في وقت يمثل قطاع البتروكيميائيات في شركة أرامكو امتدادا لسلسلة القيمة الهيدروكربونية، حيث تمتلك أرامكو السعودية قطاعاً متكاملاً للبتروكيميائيات ضمن قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق العالمي فيها، ينتج المواد الكيميائية الأساس مثل الأروماتية، والبولي أوليفينات، ًبالإضافة إلى منتجات أكثر تطور مثل البوليولات، والمطاط الصناعي.

وتعتزم أرامكو السعودية زيادة طاقتها التكريرية والبتروكيميائية المتكاملة، وتنويع مستوى المنتجات التي تقدمها عبر كافة مراحل سلسلة القيمة الهيدروكربونية، وتخطط الشركة كذلك إلى مواصلة تنمية أعمالها في مجال تحويل السوائل إلى كيميائيات، بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية في مجمعات إنتاج البتروكيميائيات بحيث تصل إلى 4 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2030. وبنهاية عام 2024 حققت أرامكو السعودية هذا الهدف بنسبة تقدر بنحو 45 % ولا تًزال مستمرة في سعيها لمواصلة زيادة طاقتها الإنتاجية.

تعتبر العناصر الكيميائية الأساس للمنتجات البتروكيميائية مكونا رئيسا للتحول في مجال الطاقة نظراً لتنوعها وأهميتها في تطوير تقنيات مستدامة وإنشاء بنية تحتية حديثة. وهي تدعم عملية تطوير تقنيات الطاقة المتجددة، والمواد المتقدمة والاقتصاد القائم على تدوير الكربون. وتساعد أيضا في تقليل الانبعاثات الكربونية للقطاعات التي يصعب خفض انبعاثاتها بإحلالها محل منتجات ذات مستويات أعلى من الانبعاثات الكربونية، وهي المنتجات التي يصدر عنها مستويات أعلى من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري خلال دورة حياتها، بدء من مراحل الإنتاج حتى التخلص منها.

ويتضمن التحول نحو بدائل أكثر استدامة اعتماد مسارات إنتاج بديلة، وتعَزيَز كفاءة استهلاك الطاقة، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة لخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري طوال دورةً حياة المنتج، فضلا عن تحديد بدائل إنتاج لهذه المنتجات كثيفة الانبعاثات الكربونية. وتستطيع أرامكو السعودية من خلال قدرة إنتاج المواد الكيميائية الأساس فيها تبوء مكانة إستراتيجية حيث توفر هذه المواد الكيميائية المواد الأساس اللازمة لمختلف حلول الطاقة النظيفة ومنتجاتها، بالإضافة إلى الابتكارات والتقنيات ذات الانبعاثات الكربونية الأكثر انخفاضا، مما يجعلها ضرورية للتحول في مجال الطاقة.

وتعمل أرامكو السعودية على تطوير واستخدام تقنيات تساعد في إنتاج مواد كيميائية تتميز بمستويات أقل من الانبعاثات الكربونية وارتفاع الطلب عليها. ونجحت أرامكو السعودية في زيادة حجم إنتاجها من البتروكيميائيات إثر استحواذها على حصة الأغلبية في سابك في يونيو من عام 2020، وتواصل الشركة نموها عبر المشاريع التوسعية

للطاقة الإنتاجية والاستثمارات الجديدة. وتسعى الشركة إلى تسويق التقنيات المبتكرة لتحويل النفط الخام إلى كيميائيات تجاريًا، بهدف وقف عدة عمليات صناعية تقليدية أو تطويرها مما يؤدي إلى تقليل تكلفتها الإنتاجية وخفض مستويات الانبعاثات الناتجة عن استخدام النفط.

وتواصل أرامكو السعودية تعَزيَز نمو قطاع البتروكيميائيات فيها. وفي عام 2024، وضعت أرامكو السعودية، بالتعاون مع الشركة الصينية للبترول والكيماويات "سينوبك"، وشركة فوجيان للبتروكيميائيات المحدودة، حجر الأساس لمجمع جديد متكامل للتكرير والبتروكيميائيات في مقاطعة فوجيان بالصين.

ومن المتوقع أن يبدأ هذا المشروع أعماله بكامل طاقته بحلول نهاية عام 2030. ومن المقرر أن يضم المرفق وحدات لتكرير النفط بطاقة إنتاجية تبلغ 16 مليون طن في السنة (320,000 برميل في اليوم)، ووحدة لإنتاج الإيثيلين بطاقة إنتاجية تبلغ 1.5 مليون طن في السنة، بالإضافة إلى مليوني طن من البارازيلين ومشتقات قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق، وفرضة للنفط الخام سعة 300 ألف طن. ويهدف المشروع إلى زيادة إنتاج الكيميائيات إلى أقصى حد ممكن، ومن المتوقع أن يوفر إمدادات تقدر بحوالي خمسة ملايين طن في السنة من اللقيم لقاعدة إنتاج البتروكيميائيات في غولي.

تواصل أرامكو السعودية بناء مشروع شاهين للبتروكيميائيات، بالشراكة مع شركة إس-أويل. ومن المتوقع أن يحوّل المشروع النفط الخام إلى لقيم لإنتاج البتروكيميائيات، باستخدام التقنية التي طورتها أرامكو السعودية بالتعاون مع شركتي شيفرون لوموس غلوبال (سي إل جي) وشركة لوموس لتحويل النفط الخام إلى كيميائيات بالتكسير الحراري، حيث تساعد هذه التقنية على تبسيط عملية تحويل النفط الخام مقارنة بالتقنيات التقليدية لتحويل أنواع النفط الخام إلى كيميائيات علاوة على أنها تحقق كميات أكبر من إنتاج الكيميائيات.

وقد بدأت أعمال البناء في 2023، وهي تسير حسب الخطة المقررة ومن المتوقع الانتهاء منها بحلول عام 2026. ومن المتوقع أن ينتج المرفق ما يصل إلى 3.2 مليون طن من البتروكيميائيات في السنة، بما في ذلك البوليمرات عالية القيمة.

وفي عام 2024 أبرمت أرامكو السعودية وشركة رونشنغ بتروكيميكال اتفاقية شراكة لتطوير مشروع ساسرف ضمن برنامج الشركة لتحويل السوائل إلى كيميائيات وتعتَزم أرامكو السعودية الدخول في شراكة بنسبة 50 % مع شركة رونغشنغ ضمن هذا المشروع، الذي يشمل وحدات لتكسير الإيثان واللقيم المختلط ومشتقاتهما.

وتواصل أرامكو السعودية أعمال البناء في مشروع أميرال للبتروكيميائيات بالشراكة مع شركة توتال إنرجيَز، وكانت هذه الأعمال قد بدأت في عام 2023، ومن المقرر بدء الأعمال التجارية بحلول عام .2027 ويهدف المجمع إلى إنتاج 1.65 مليون طن في السنة من الإيثيلين من وحدة تكسير مختلطة اللقيم.

وتواصل أرامكو السعودية أعمال الإنشاء في مشروع مجمع التكرير والبتروكيميائيات التابع لشركة هواجين أرامكو للبتروكيميائيات. ويعمل هذا المشروع المشترك بين أرامكو السعودية (30 %)، ومجموعة نورينكو (51 %)، ومجموعة بانجين زينتشنغ إندستريال بنسبة (19 %)، على تطوير المجمع في بانجين بمقاطعة لياونينغ الصينية. وقد بدأت أعمال الإنشاء في عام 2023 ومن المقرر بدء الأعمال التشغيلية بحلول عام 2026. ومن المتوقع أن

تُزود أرامكو السعودية المرفق بما يصل إلى 210 ألأف برميل
في اليوم من لقيم النفط الخام.

الملياردير النيجيري دانغوت يعتزم توسيع أكبر مصفاة نفط في أفريقيا

الشرق الأوسط

يعتزم مالك أكبر مصفاة نفط في أفريقيا، الملياردير إليكو دانغوت، زيادة طاقتها الإنتاجية إلى 1.4 مليون برميل يومياً لتلبية احتياجات الوقود المتزايدة في القارة وخارجها.

وقال الملياردير النيجيري دانغوت، أغنى رجل في أفريقيا، إن مصفاة دانغوتي، الواقعة في مدينة لاغوس، المركز الاقتصادي لنيجيريا، ستضاعف طاقتها الإنتاجية الحالية البالغة 650 ألف برميل يومياً إلى أكثر من الضعف، وذلك بفضل التمويل الخارجي.

وأضاف دانغوت، في تصريحات للصحافيين: «عند اكتمالها، ستكون هذه أكبر مصفاة على الإطلاق توجد في موقع واحد، متجاوزة مصفاة جامناجار الهندية»، في إشارة إلى أكبر مصفاة في العالم حالياً والموجودة في الهند.

وتعد نيجيريا من أكبر منتجي النفط في أفريقيا، لكنها تستورد المنتجات البترولية المكررة للاستهلاك المحلي.

ويعاني قطاع النفط والغاز الطبيعي في البلاد منذ سنوات عديدة، وتعمل معظم مصافيها الحكومية بأقل بكثير من طاقتها الإنتاجية بسبب سوء مستوى الصيانة.

وأسهمت مصفاة دانغوت، المملوكة للقطاع الخاص، في تلبية الطلب المحلي والدولي منذ بدء إنتاجها في يناير (كانون الثاني) 2024.

ومع ذلك، أكد الملياردير دانغوت أن التوسع ضروري لتلبية الطلب المتزايد محلياً ودولياً. وأضاف أن توسعات المصفاة تعكس «الثقة في نيجيريا وأفريقيا، وفي قدرتنا على صياغة مستقبلنا في مجال الطاقة».

من ناحيته، قال إيكيميست إيفيونج، الشريك في شركة أبحاث «إس بي إم إنتليجنس» ومقرها لاغوس، إن التوسعة المخطط لها خطوة جديرة بالثناء، ولكن لا يعرف الكثير حتى الآن عن جدولها الزمني والتمويل المتاح لها.

يذكر أن بناء مصفاة دانغوت استغرق نحو 10 سنوات وبلغت تكلفتها 19 مليار دولار.

توقيع اتفاقية مصرية - إيطالية لإنتاج الغاز الحيوي ودعم الطاقة النظيفة

الشرق الأوسط

وقّعت مصر اتفاقية تعاون في مجال إنتاج الغاز الحيوي، يوم الاثنين، مع شركة «إيني» الإيطالية.

وأعلنت وزارة البترول المصرية، الاثنين، أن الاتفاقية تهدف إلى إعداد دراسة جدوى شاملة لإنشاء وحدات لإنتاج الغاز الحيوي من معالجة المخلفات الحيوانية والزراعية، وذلك في إطار الجهود المشتركة لتعزيز التحول نحو الطاقة النظيفة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأوضحت الوزارة أن وزير البترول المصري كريم بدوي ووزيرة التنمية المحلية والقائم بأعمال وزير البيئة منال عوض واللواء أركان حرب محب حبشي خليل محافظ بورسعيد، شهدوا مراسم توقيع اتفاقية تعاون في مجال إنتاج الغاز الحيوي بين مؤسسة الطاقة الحيوية للتنمية المستدامة التابعة لوزارة البيئة، وشركة «إيني» الإيطالية.

وأكد بدوي على أهمية الاستفادة من هذه التكنولوجيا المتطورة في جميع محافظات الجمهورية، مشيراً إلى أن قطاع البترول مستعد لتقديم كل أوجه الدعم اللازم والمساهمة الفعالة في تنفيذ مشروعات التنمية المستدامة، وعلى رأسها وحدات الغاز الحيوي، وذلك عبر شركات القطاع المنتشرة في أنحاء الجمهورية بالتعاون مع شركات البترول الأجنبية العاملة في مصر.

وأوضح أن هذا الدعم يُعد جزءاً لا يتجزأ من المسؤولية المجتمعية لشركات القطاع في المجتمعات المحيطة بمناطق العمل البترولي والتي تهدف إلى دعم التنمية المحلية وتعزيز كفاءة استخدام الموارد.

من جانبها، أكدت منال عوض، وزيرة التنمية المحلية والقائم بأعمال وزير البيئة، أن توقيع الاتفاقية يأتي تتويجاً لجهود مؤسسة الطاقة الحيوية في توسيع الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية لدعم نشر تكنولوجيا الغاز الحيوي في مختلف المحافظات وإيجاد حلول مبتكرة ومستدامة للطاقة بما يسهم في خفض الانبعاثات وتحقيق التنمية المستدامة، ويمثل خطوة مهمة نحو تعظيم الاستفادة من المخلفات الزراعية والحيوانية وتحويلها إلى مصدر طاقة نظيف يدعم الاقتصاد المحلي في الريف المصري، وشددت الوزيرة على أهمية تعظيم الاستفادة من المخلفات العضوية الناتجة عن الفنادق، مشيرة إلى إمكانية تعميم التجربة في عدد من المحافظات التي توجد بها كمية كبيرة من المخلفات الزراعية والحيوانية في إطار الاستراتيجية الوطنية للمخلفات الزراعية التي أعدّتها وزارة البيئة للاستغلال الأمثل لتلك المخلفات.

وأكد اللواء أركان حرب محب حبشي خليل، محافظ بورسعيد، أن المشروع سينعكس إيجاباً على المجتمع من خلال التخلص الآمن من المخلفات بل وتحقيق الاستفادة منها في توليد الطاقة الحيوية، مشيراً إلى أن المنطقة التي سيتم تنفيذ المشروع بها تحتوي على مجمع يستوعب المخلفات البيئية لما يقرب من 200 حظيرة.

روسيا تدرس زيادة الطاقة التشغيلية لتكرير النفط في الشرق الأقصى

الشرق الأوسط

قال وزير الطاقة الروسي سيرجي تسيفليف، إن شركات النفط الروسية تعمل على مشاريع عدة لبناء مصافي نفط جديدة في الشرق الأقصى، لتحسين إمدادات الوقود في هذه المنطقة من البلاد.

ونقلت وكالة «تاس» الروسية للأنباء، عن تسيفليف القول، إن الشركات تنفذ حالياً مشروعات لإقامة مصافٍ عدة في مناطق ساخالين وبريمورسكي وخاباروفسك.

وأشارت إلى أن شركة النفط الروسية «إن إن كيه» تدرس خيارين بشأن المرحلة الثانية من مصفاة خاباروفسك، وهما: تحديث المحطة القائمة، أو بناء محطة تكرير جديدة خارج المدينة، بطاقة تتراوح بين 5 و10 ملايين طن نفط خام سنوياً.

يأتي ذلك في حين تتفاقم أزمة الوقود في روسيا، بسبب القصف الأوكراني المتكرر لمصافي التكرير الروسية بالطائرات المُسيَّرة؛ ما تسبب في نقص الإمدادات بمناطق متفرقة من البلاد.

يُذكر أنه منذ أغسطس (آب) الماضي، تحولت الغارات الأوكرانية المتكررة بالطائرات المُسيَّرة من مضايقات عَرَضية إلى حملة تبقي مصافي النفط الرئيسة في حالة صيانة مستمرة؛ ما أثر على إمدادات الوقود في روسيا.

وحتى منتصف سبتمبر (أيلول) الماضي، توقفت 5 مصافٍ عن العمل بالكامل، وهي: كويبيشيف، ونوفوكويبيشيف، وسيزران في مدينة سامارا، وجميعها تابعة لشركة «روسنفت». وفولغوغراد التابعة لشركة «لوك أويل»، وأفيبسكي في إقليم كراسنودار، في حين استوعبت مصفاة ريازان غارتين وتعمل بنصف إمكاناتها تقريباً.

العراق يُجري مفاوضات بشأن حصته في «أوبك»

الشرق الأوسط

قال وزير النفط العراقي حيان عبد الغني، خلال مؤتمر نفطي عُقد يوم الاثنين، إن العراق يُجري مفاوضات بشأن حجم حصته في «أوبك»، ضمن طاقته الإنتاجية المتاحة البالغة 5.5 مليون برميل يومياً.

وقدّم العراق خططاً في أبريل (نيسان) الماضي لإجراء مزيد من التخفيضات في إنتاج النفط لتعويض الضخ فوق الحصص المُتفق عليها.

وأكد عبد الغني أن العراق مُلتزم بحصته الحالية في «أوبك»، والبالغة 4.4 مليون برميل يومياً، على الرغم من امتلاكه طاقة إنتاجية أكبر، حيث يبلغ إجمالي صادراته النفطية حالياً 3.6 مليون برميل يومياً.

وأضاف عبد الغني أن الحريق الذي اندلع، يوم الأحد، في حقل الزبير النفطي بجنوب البلاد لم يُؤثر على الصادرات. وأوضح أن صادرات إقليم كردستان شمال العراق تبلغ حالياً 195 ألف برميل يومياً، وقد تصل أحياناً إلى 200 ألف برميل.

واستُؤنف تدفق النفط عبر خط أنابيب كركوك إلى جيهان، في أواخر سبتمبر (أيلول) الماضي، بعد توقفٍ دامَ عامين ونصف العام، حيث بدأت الصادرات في أكتوبر (تشرين الأول) الحالي.

مادورو يعلّق اتفاق الغاز مع ترينيداد وتوباغو بعد استضافتها مدمّرة أميركية

الشرق الأوسط

أعلن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو مساء الإثنين تعليق اتفاقيات الغاز المبرمة بين بلاده وجارتها ترينيداد وتوباغو، وذلك ردّا على استضافة الأرخبيل الصغير الناطق بالإنكليزية مدمّرة أميركية على وقع تصاعد التوتر بين كراكاس وواشنطن.

وقال مادورو عبر التلفزيون إنّه «في مواجهة تهديد رئيسة الوزراء (الترينيدادية كاملا بيرساد-بيسيسار) بتحويل ترينيداد وتوباغو إلى حاملة طائرات للإمبراطورية الأميركية ضدّ فنزويلا (...) وافقتُ على إجراء مؤقت يقضي بتعليق فوري لكلّ مفاعيل اتفاقية الطاقة» المبرمة بين البلدين والتي تتضمّن اتفاقيات مهمّة في مجال الغاز.

"لوك أويل" الروسية تدرس بيع أصول دولية بعد العقوبات الأميركية

اقتصاد الشرق

أعلنت شركة "لوك أويل" ثاني أكبر منتج للنفط في روسيا، عن خططها لبيع أصول دولية في ظل العقوبات الأميركية والبريطانية المفروضة عليها.

وقالت الشركة على موقعها الإلكتروني يوم الإثنين، إنها تدرس عروض شراء محتملة، موضحة أن عملية التخارج تجري بموجب ترخيص تصفية صادر عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية.

وأضافت الشركة أنها مستعدة لطلب تمديد الترخيص "لضمان استمرار عمل أصولها الدولية من دون انقطاع"، موضحة أن القرار جاء عقب فرض إجراءات تقييدية على الشركة وفروعها من قبل بعض الدول.

عقوبات لتضييق الخناق على عائدات روسيا

كانت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب فرضت الأسبوع الماضي عقوبات على أكبر شركتين نفطيتين روسيتين، "لوك أويل" و"روسنفت"، في إطار الضغط على نظام فلاديمير بوتين لإنهاء الحرب في أوكرانيا.

كما أدرجت المملكة المتحدة الشركتين على قائمتها السوداء في وقت سابق من هذا الشهر.

تعد "لوك أويل" الأكثر تنوعاً من حيث الانتشار الدولي بين شركات النفط الروسية، إذ تمتلك أنشطة في قطاع الإنتاج في كازاخستان وأوزبكستان وأذربيجان، إضافة إلى عمليات في العراق والكاميرون ونيجيريا وغانا ودول أخرى.

كما تمتلك الشركة الروسية شبكة تضم نحو 5300 محطة وقود في 19 دولة حول العالم، فضلاً عن مصاف في أوروبا.

واشنطن تمنح برلين 6 أشهر لتسوية قضية وحدة "روسنفت" الألمانية

اقتصاد الشرق

طرحت واشنطن مهلة تمتد لستة أشهر أمام برلين لتسوية وضع الملكية التي تؤثر على الأصول الألمانية لشركة النفط الروسية "روسنفت"، مما يسمح باستثنائها مؤقتاً من العقوبات الأميركية، وفقاً لأشخاص مطلعين على الأمر.

وقال الأشخاص الذين طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم نظراً لحساسية الأمر، إن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب أبلغت نظراءها الألمان بأنها تدرس منح ترخيص عام محدود وغير قابل للتجديد لشركة "روسنفت دويتشلاند" (Rosneft Deutschland)، موضحة أن المسؤولين في ألمانيا يدرسون الفكرة، وسيقدمون ردّهم خلال الأيام المقبلة.

وأضاف أحد الأشخاص أن وزيرة الاقتصاد الألمانية كاترينا رايش تعتزم مناقشة الموضوع خلال اجتماع وزراء الطاقة والبيئة في "مجموعة السبع" المزمع عقده هذا الأسبوع في تورونتو.

ضغوط على برلين لإيجاد هيكل ملكية بديل

رغم أن الترتيب المقترح من شأنه تقليل مخاطر تعطّل أنشطة التكرير الألمانية بفعل العقوبات في المدى القصير، فإنه يزيد الضغوط على برلين لوضع هيكل ملكية عملي يستبعد روسيا عند انتهاء فترة الوصاية الحالية في مارس المقبل.

وكانت الحكومة الألمانية قد صادرت أصول "روسنفت" بعد الحرب الروسية الشاملة على أوكرانيا عام 2022، ومددت الوصاية عليها عدة مرات منذ ذلك الحين. ورغم تفاوضها مع موسكو لبيع الوحدات الألمانية، فإن المحادثات مع قطر كمشتر محتمل فشلت بسبب الخلاف على السعر.

"روسنفت دويتشلاند" تملك 12% من طاقة التكرير الألمانية

تمتلك "روسنفت دويتشلاند" حصصاً في ثلاث مصافٍ ألمانية تمثل نحو 12% من إجمالي طاقة التكرير في البلاد، من بينها مصفاة "بي سي كاي" (PCK Raffinerie GmbH) في مدينة شفيدت قرب برلين. كما تمتلك حصة في خط أنابيب النفط الخام العابر للألب.

المهلة التي تطرحها الولايات المتحدة، والمحددة بستة أشهر، أقصر بكثير من الترخيص لمدة عامين الذي منحته المملكة المتحدة الأسبوع الماضي، وبدون هذا الاستثناء ستواجه وحدة "روسنفت" الألمانية خطر الانفصال عن عملائها الرئيسيين اعتباراً من 21 نوفمبر، وهو الموعد النهائي المحدد في أحدث حزمة عقوبات أميركية.

تفاؤل ألماني بإيجاد حل

قال المستشار الألماني فريدريش ميرتس يوم الجمعة إنه متفائل بإمكانية توصل الحكومتين إلى حل يستثني الشركة النفطية من العقوبات الأميركية الأخيرة.

وأوضحت وزارة الاقتصاد الألمانية أنها على تواصل مع السلطات الأميركية المعنية وتسعى إلى توضيح أي

مسائل قانونية في أسرع وقت ممكن، لكنها امتنعت عن التعليق على تفاصيل المحادثات. كما رفضت "روسنفت دويتشلاند" التعليق، في حين لم تردّ وزارة الخزانة الأميركية على طلب للتعليق.

حتى الآن، تجنّبت برلين تأميم الكيانات التابعة لـ"روسنفت" خشية أن يؤدي ذلك إلى إجراءات انتقامية من الكرملين ضد الشركات الألمانية العاملة في روسيا.

كما يلوح خطر تعطّل إمدادات مصفاة "بي سي كاي"، التي تعتمد حالياً على النفط الخام القادم من كازاخستان عبر خط أنابيب "دروغبا" الذي يمرّ عبر الأراضي الروسية.

الجزائر تعيّن رئيساً جديداً لـ"سوناطراك" لمواكبة تحولات قطاع الطاقة

اقتصاد الشرق

عيّنت الجزائر نور الدين داودي رئيساً تنفيذياً لشركة الطاقة الحكومية "سوناطراك"، خلفاً لرشيد حشيشي، بموجب مرسوم رئاسي، في خطوة تأتي وسط سعي الدولة لتعزيز موقعها كمورد محوري للطاقة، وفي ظل تحولات استراتيجية في قطاع النفط والغاز.

يملك داودي خبرة تتجاوز 35 عاماً في قطاع الطاقة، منها 32 عاماً في مجال الاستكشاف النفطي، وشغل سابقاً منصب رئيس الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات، بحسب بيان من وزارة المحروقات والمناجم الجزائرية.

تسعى الجزائر إلى ترسيخ موقعها كمورد موثوق للطاقة، مستفيدة من احتياطيات ضخمة من النفط والغاز، وثلاثة خطوط أنابيب تربطها مباشرة بأوروبا، ما يمنحها ميزة تنافسية مقارنة بموردين يعتمدون على النقل البحري مثل قطر. تنتج البلاد حالياً 130 مليار متر مكعب سنوياً، وتستهدف الوصول إلى 160 مليار متر مكعب سنوياً خلال 2060 و2065.

تعيين داودي يأتي في وقت تستعد فيه "سوناطراك" لمواجهة تحديات، في مقدمتها رفع قدرات إنتاج الغاز الطبيعي لدعم أمن الطاقة المحلي والدولي، وتعزيز مشاريع البتروكيماويات لرفع القيمة المضافة للموارد الوطنية، وتوسيع التعاون الدولي مع شركات عالمية مثل "شيفرون" و"إكسون" لجذب استثمارات نوعية، إلى جانب تسريع التحول الطاقوي عبر خفض الانبعاثات وتطوير تقنيات التقاط وتخزين الكربون، وتحديث نظم الاستكشاف والإنتاج باستخدام التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، وفق وزير المحروقات والمناجم محمد عرقاب.

اتفاقات مرتقبة مع "إكسون و"شيفرون"

في أغسطس الماضي، كشف سمير بختي، رئيس الوكالة الجزائرية لتثمين موارد المحروقات، أن بلاده باتت على أعتاب إبرام صفقة مع شركتي "إكسون موبيل" و"شيفرون" للاستفادة من احتياطيات الغاز الهائلة التي تمتلكها الدولة الواقعة في شمال أفريقيا، بما فيها الغاز الصخري، في خطوة تُعد الأولى من نوعها في تاريخ البلاد، وفق "بلومبرغ".

وفي مقابلة سابقة مع "الشرق"، قال داودي، حين كان يرأس الوكالة الوطنية لتثمين المحروقات، إن بلاده تسعى إلى تمكين أوروبا من الاستثمار بشكل أكبر في قطاع الطاقة، سواء في النفط أو الغاز، مؤكداً أن الإمكانات موجودة ولكنها تتطلب استثمارات وتكنولوجيا إضافية لتطويرها.

"الفجيرة" الإماراتية تستثمر 500 مليون دولار لإنشاء منطقة نفطية لوجستية في مصر

اقتصاد الشرق

القاهرة أشرف فكري

تعتزم شركة الفجيرة العالمية للطاقة الإماراتية، استثمار 500 مليون دولار في المرحلة الأولى خلال العام المقبل، لإنشاء منطقة لوجستية لتخزين وتداول الزيت الخام والمنتجات البترولية في ميناء الحمراء الواقع بمنطقة العلمين في مصر، بحسب مسؤول حكومي لـ"الشرق".

اتفاقيات مع إمارة الفجيرة

تصريحات المسؤول تأتي بعد توقيع وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية 3 اتفاقيات مع إمارة الفجيرة مطلع أكتوبر الجاري. تضمنت الاتفاقيات تأسيس شركة مساهمة مصرية لإنشاء منطقة لوجستية لتخزين وتداول الزيت الخام والمنتجات البترولية بحوض البحر المتوسط بمنطقة العلمين. كما تم الاتفاق على عقد لتخزين البترول الخام بالتسهيلات التخزينية الخاصة بميناء الحمراء البترولي بالعلمين الجديدة، وأيضاً توقيع اتفاق تجاري لتوريد المنتجات البترولية لصالح هيئة البترول المصرية.

عقد مع "ويبكو" لاستغلال 150 ألف طن شهرياً

أضاف المسؤول الحكومي في حديثه مع "الشرق" شريطة عدم نشر اسمه، أن شركة "الفجيرة" وقّعت عقداً مع شركة بترول الصحراء الغربية "ويبكو" لاستغلال 150 ألف طن شهرياً لتخزين الزيت والمنتجات البترولية في ميناء الحمراء التابع لشركة "ويبكو"، مشيراً إلى أن الكميات قابلة للزيادة في حال طلبت الشركة الإماراتية ذلك خلال الفترة المقبلة.

تتولى شركة "ويبكو" عمليات تأمين تخزين وتداول الزيت الخام من جميع شركات البترول العاملة في الصحراء الغربية، باعتبار "الحمراء" الميناء التخصصي الوحيد على ساحل البحر المتوسط والمملوك بالكامل للهيئة العامة المصرية للبترول حيث يتم ضخ الزيت الخام إلى ناقلات التصدير لصالح الشركاء الأجانب أو إلى شركة أنابيب البترول للتوزيع المحلي.

ستحصل شركة "ويبكو" على رسوم شهرية نظير استخدام المستودعات بما يؤدي لتعظيم العوائد الاقتصادية من البنية التحتية المصرية.

تستهلك مصر سنوياً 12 مليون طن سولار، ونحو 6.7 مليون طن بنزين، ويُتوقع أن تنعكس أي زيادة في إنتاجها من النفط، أو في نشاط التكرير، على خفض فاتورة استيراد المنتجات البترولية، وتخفيف الضغط على موارد البلاد من العملة الصعبة.

يُعدّ ميناء الفجيرة مركزاً استراتيجياً عالمياً لتخزين وتداول البترول ومشتقاته، ويحتل المركز الثاني كأكبر ميناء لتخزين وتداول الزيت الخام والمنتجات البترولية في العالم.

"إيني" تحفر بئراً جديدة بحقل "ظهر" في مصر خلال الربع الثاني 2026

اقتصاد الشرق

القاهرة أشرف فكري

تسعى شركة "إيني" الإيطالية لحفر بئر جديدة بحقل "ظهر" بالمياه العميقة في البحر المتوسط في مصر، خلال الربع الثاني من 2026، بتكلفة استثمارية تصل إلى 200 مليون دولار، بحسب مصدرين مطلعين تحدثا لـ"الشرق" شريطة عدم الكشف عن اسميهما.

يمثل حقل "ظهر"، وهو أكبر حقل للغاز في البحر الأبيض المتوسط، نحو 35% من إنتاج الغاز في مصر حالياً، والذي يبلغ في المتوسط 4.2 مليار قدم مكعب يومياً، وهو ما لا يلبي الطلب المحلي الذي يبلغ نحو 6.5 مليار قدم مكعب يومياً.

أحد الأشخاص قال لـ"الشرق" إنه من المقرر أن "يقوم حفار تابع لشركة إيني بعمليات الحفر الجديدة في الموقع المحدد لحفر البئر عقب انتهاء عمليات المسح السيزيمي والدراسات الجيولوجية من جانب فريق شركة بتروشروق القائمة بالعمليات في المنطقة".

لم ترد "إيني" على طلبات من "الشرق" للتعليق.

ستضيف "إيني" نحو 120 مليون قدم مكعب يومياً من الغاز عبر بئرين بحقل "ظهر" بالمياه العميقة في البحر المتوسط في مصر لإنتاجها الشهر المقبل، كان الحفار "ظُهر-سايبم 10000"، التابع لـ"إيني"، قد قام خلال النصف الأول من العام الجاري بعمليات حفر مائل لثلاث آبار وهي 6 و9 و13 في منطقة عمليات ظُهر بتكلفة استثمارية تُقدّر بنحو 160 مليون دولار.

حفر جديد

الشخص الآخر قال لـ"الشرق" إن "هناك توقعات معقودة على تحقيق نتائج إيجابية من عمليات الحفر الجديدة بموقع ظهر في ظل التزام الشركة الإيطالية بخطة للتوسع بعمليات الحفر في الحقل مما يساعد على زيادة في حجم الإنتاج. تخطط الشركة لحفر بئر ثانية خلال النصف الثاني من 2026"

يبلغ متوسط الإنتاج في حقل ظهر حالياً نحو 1.3 مليار قدم مكعب يومياً، وهو أقل بكثير من الذروة التي بلغها عام 2019 والمقدّرة بنحو 3.2 مليار قدم مكعب يومياً.

بدأت شركات أجنبية عمليات استكشاف وإنتاج النفط والغاز في مصر بوتيرة أسرع خلال الأشهر الأخيرة، بما في ذلك بدء حفر آبار جديدة لاستكشاف الغاز في غرب البحر المتوسط من قِبل شركة "شيفرون"، وفق تصريحات لوزير البترول المصري الشهر الماضي.

وقدمت مصر للشركات الأجنبية حوافز جديدة لزيادة إنتاج الغاز تتمثل في السماح بتصدير حصة معينة من الإنتاج الجديد، بحيث تستخدم عائداتها في سداد المستحقات المطلوبة، بالإضافة لرفع سعر حصة هذه الشركات من الإنتاج الجديد من الغاز.

"قطر للطاقة" توسع حضورها في الغاز المصري بالاستحواذ على 40% من امتياز شمال رفح

اقتصاد الشرق

أبرمت شركة "قطر للطاقة" اتفاقية مع "إيني" للاستحواذ على حصة 40% في امتياز بحري للغاز قبالة سواحل مصر في البحر المتوسط، لتعزز بذلك انكشافها على أصول الطاقة في مصر، بحسب بيان صحفي صادر عن الشركة اليوم الإثنين.

بموجب الاتفاق، ستحتفظ شركة "إيني" الإيطالية، بصفتها الشركة المشغلة، بحصة 60% من امتياز شمال رفح الذي يغطي مساحة نحو 3 آلاف كيلومتر مربع في مياه يصل عمقها إلى نحو 450 متراً.

الدوحة تتوسع في مشروعات الطاقة شرق المتوسط
وتعد هذه الصفقة الثانية للشركة القطرية خلال الشهر الجاري في قطاع استكشاف الغاز الطبيعي المصري، بعدما استحوذت من "شل" على حصة 27% في امتياز شمال كليوباترا في البحر المتوسط.

نقل البيان عن سعد بن شريده الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للطاقة، قوله: "سعيدون باستحواذنا الجديد في منطقة شمال رفح البحرية، والذي يعزز من تواجدنا في مصر ويمثل خطوة مهمة أخرى نحو تحقيق استراتيجيتنا الطموحة للاستكشاف الدولي."

يمثل هذا الاستحواذ امتداداً لنهج الدوحة في تعزيز وجودها في شرق المتوسط، حيث تزايد اهتمامها بالمناطق البحرية الغنية بالغاز في مصر، في ظل سعيها لتعزيز موقعها كمورد رئيسي للغاز الطبيعي المسال عالمياً.

استحوذت "قطر للطاقة" العام الماضي على 23% من امتياز شمال الضبعة في مصر، وعلى حصة 40% في منطقتين استكشافيتين قبالة السواحل المصرية من "إكسون موبيل".

مصر تعوّل على الشركاء الأجانب
يتزامن هذا التوسع مع توجه شركات الطاقة العالمية لزيادة استثماراتها في التنقيب والإنتاج بمياه البحر المتوسط، مع تزايد أهمية المنطقة كمصدر رئيسي لإمدادات الغاز العالمية.

تعوّل مصر على توسع الشركاء الأجانب في أعمال الاستكشاف لتعزيز إنتاج الغاز المحلي، وقد قدّمت مؤخراً حوافز استثمارية جديدة للشركات، من بينها تسوية مستحقات متأخرة وجدولة السداد، والسماح ببيع الغاز بأسعار أكثر مرونة مقارنة بالعقود السابقة.

شكرًا.